الاعتداءات على أبراج وخطوط الكهرباء ..

3-1

جنون يرقص على التقاعس

لم يجف حبر الوثيقة القبلية التي وقعها محافظ محافظة مأرب مع مشايخ قبيلة الجدعان، الأسبوع الفائت ولم تكد تصل صدى المناشدة التي أطلقها الشيخ ربيش بن كعلان كبير قبائل الجدعان إلى مسامع من قصدهم بتلك الصرخة، حتى عادت صنعاء وبقية المحافظات ذلك الوقت لتغرق في الظلام من جديد إثر اعتداء تخريبي تعرضت له أبراج الكهرباء هناك. الاعتداءات على أبراج نقل الطاقة الكهربائية في مدخل مأرب على بعد (١٧٣) كم من صنعاء، جعلت من أبراج وخطوط نقل الطاقة الكهربائية صيداً سهلاً للمعتدين، لا تتوقف أضرارها عند انقطاع التيار الكهربائي بل تتعداه إلى آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية شاملة، ألقت بظلالها على شتى مجالات الحياة، ناهيك عن أنّ محطة مأرب الغازية التي أنشئت في العام ٢٠٠٣م بعد جهود مضنية أصبحت اليوم مهددة بالتوقف والخروج عن الخدمة نهائياً بسبب تلك الاعتداءات الهمجية التي لا يقرها شرع ولا عرف وهي اعتداءات ينطلق أصحابها من منطلقات شخصية ضيقة. «الثورة» تتناول قضية الاعتداءات على الكهرباء وآثارها في ثلاث حلقات، وفي هذه الحلقة من هذا التحقيق يُسلط الضوء على إشكالياتها الأمنية.

تحقيق/
صفوان الفائشي

يؤكد المهندس خالد راشد عبد المولى المدير التنفيذي للمؤسسة العامة للكهرباء أن ما تتعرض له خطوط الضغط العالي في محافظة مأرب، إنما هو نتيجة عدم وجود الدولة،الأمر الذي جعل المعتدين على الكهرباء يتمادون في أعمالهم الإجرامية وهذه هي المشكلة الأساسية التي يعاني منها قطاع الكهرباء في اليمن.

ويشير إلى أنّ المعتدين على خطوط الضغط العالي معروفون بالاسم لدى الجهات الأمنية.

قدمنا أسماء

وحول موقف الأجهزة الأمنية من تلك الاعتداءات والإجراءات التي يجب أن تتخذها لمنع تكرار مثل تلك الاعتداءات يوضح راشد أن موقف الأجهزة الأمنية من الذين يقومون بالاعتداء على خطوط نقل الطاقة يتمثل في تدخلها أحيانا لكن هذه التدخلات دائما تكون بهدف حل المشكلة فقط دون اتخاذ أي إجراءات رادعة ضد أولئك المعتدين، ولذا ستظل المشكلة قائمة بسبب عدم تدخل الأجهزة الأمنية بشكل جدي وإيقاف الاعتداءات بشكل نهائي.

وحمل راشد الأجهزة الأمنية مسؤولية حماية خطوط الضغط، مشددا على ضرورة أن تضطلع الجهات الأمنية بدورها في ملاحقة وضبط المعتدين على هذه الخطوط.

وبحسب راشد فإن وزارة الكهرباء والطاقة قدمت أسماء الأشخاص الذين يقومون بالاعتداء على خطوط نقل الطاقة إلى مجلس الوزراء والجهات الأمنية مبيناً أن مسؤوليتهم في مؤسسة الكهرباء تقتصر على إبلاغ الجهات الأمنية وليسوا مسئولين عن ضبط الجناة، مبدياً أسفه للطريقة التي تتبعها الأجهزة الأمنية التي يتم إبلاغها عن الاعتداءات مع الجناة حيث تلجأ إلى أسلوب التفاوض معهم فقط وهو أسلوب تقوم به المؤسسة.

وتابع بقوله: إذا كانت الجهات الأمنية بكامل قوتها لم تستطع ضبط الجناة المنفذين لتلك الاعتداءات فكيف لنا نحن بذلك؟! مطالباً المؤسسة الأمنية والعسكرية القيام بدورها في ضبط المعتدين على خطوط نقل الطاقة لأن المعتدي لو شعر أن هناك ضبطاً وحزماً في هذا الجانب لتوقف عن القيام بمثل تلك الاعتداءات الهمجية وربط استقرار وضع التيار الكهربائي بمدى فرض هيبة الدولة وإيجاد تشريعات تحرم وتجرم الاعتداء على خطوط الكهرباء لأنها جريمة تمس حياة الناس جميعاً... وتمنى راشد أن يسهم الجميع سواء في الحكومة أو المؤسسة العسكرية والأمنية أو المشائخ ورجال القبائل الشرفاء بدورهم الفعال في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

المهندس محمد الشيباني يدعو مدير عام خطوط النقل والمحطات في مؤسسة الكهرباء والجهات الأمنية إلى تحمل مسؤولياتها وملاحقة المتسببين في تلك الاعتداءات واتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحقهم، وكذلك تحديث اللوائح والقوانين وإيجاد وتفعيل جهة قانونية تتولى وضع قوانين ولوائح تفصيلية ضد من يقومون بالاعتداء على المنشآت الحيوية ومنها أبراج خطوط نقل الطاقة الكهربائية على خط صنعاء – مأرب.

المشكلة أمنية

يكاد يجزم المهندس عبد الرحمن سيف – مدير عام محطة مأرب الغازية أن مشكلة الكهرباء مشكلة أمنية بدرجة أساسية إذ أنه وفي حين تنتشر قوات الجيش والأمن على امتداد طريق مأرب –صنعاء، لا يوجد تأمين من قبل الأمن أو الجيش لخطوط النقل الكهربائي، في الوقت الذي بإمكان الجهات الأمنية والعسكرية، القيام بتأمين هذه الخطوط من أي اعتداءات قد تطالها.

ويرى سيف أن خطوط نقل الطاقة بحاجة لحماية كبيرة من قبل الأجهزة الأمنية إلى جانب حملة إعلامية قومية شاملة تشارك فيها كل مؤسسات الدولة وكل الوزارات ووسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني للتوعية بمخاطر وأضرار ممارسة تلك الاعتداءات الهمجية التي لا تقتصر أضرارها على قطاع بعينه بل تشمل شتى مناحي الحياة.

وقال: إننا نسمع فقط إعلان الجهات الأمنية، بأسماء مرتكبي الاعتداءات على خطوط النقل الكهربائية، لكن لا نسمع أو نشاهد تحرك هذه الجهات لضبطهم رغم معرفتها بهم، وبأماكن تواجدهم، أو حتى نرى تحركاً أمنياً لحماية خطوط النقل التي أصبحت صيداً سهلاً لمنفذي عمليات الاعتداء عليها.

أسوأ اعتداء

إلى ذلك يقول المهندس عبد الحميد العروضي وهو من مسؤولي محطة الكهرباء: هناك أربعة ألوية عسكرية على امتداد الخط من مأرب إلى صنعاء ومعظم أبراج الكهرباء تمر من جوار الخط الاسفلتي وباستطاعة كل (٣) عساكر مراقبة عشرة أبراج لأنها تمتد بشكل واضح ويمكن مراقبة (١٠) أبراج من مكان واحد إذ أن عملية وضع خبطة حديدية فوق البرج أو خط نقل الطاقة تستغرق من (١٥ – ٢٠) دقيقة وبالتالي باستطاعة النقاط الأمنية المنتشرة على الخط الاسفلتي مراقبة مثل هذا العمل ووقفه، ولكن لا نعلم ما السبب في عدم توفير الحماية الأمنية الكافية مع أن العملية لا تستحق ذلك العدد الكبير من القوات الأمنية.

وحول أسوأ الاعتداءات التي طالت خطوط النقل يقول م. عبدالحميد إنها تلك التي وقعت في منطقة (بيت دهرة) وأدت إلى تحطم أحد البرج (٣٢) ولم يسمح للمهندسين بالدخول إلى المنطقة لإصلاحه وظلت محطة مأرب متوقفة مدة ٣ أشهر حتى تم تركيب برج جديد.

عجز قادم

الدائرة الأولى من الخطوط تعرضت لـ (١٠) اعتداءات خلال العام ٢٠١٠م، و(٥٣) اعتداء خلال العام الماضي٢٠١١م.

وتبدي المؤسسة العامة للكهرباء مخاوفها من خطورة استمرار هذه الاعتداءات وانعكاساتها السلبية على المعدات القديمة فضلا عن المخاوف فيما لو أثرت على المحولات الكبيرة بمحطة بني الحارث والتي قد تعجز المؤسسة عن تشغيل المنظومة إذا ما تضررت تلك المحولات والتي يحتاج تصنيعها إلى فترة تتجاوز العامين.

ومن الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء جراء تلك الاعتداءات انخفاض إيرادات المؤسسة من ٩٠٪ إلى ٤٠٪ خلال العام ٢٠١١م، كما أن الانقطاعات المتكررة قد دفعت بالكثير من المواطنين للتوصيل من خطين وهذا أضر بشبكة الضغط المنخفض وأدى إلى زيادة الأحمال على هذه الخطوط مما أدى إلى احتراقها واحتراق بعض المحولات و ارتفاع الفاقد.

مواقع الاعتداء

يتحدث م. خالد راشد مدير عام المؤسسة عن هوية المعتدين وشخوصهم الذين يقومون بتنفيذ تلك الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل الطاقة، والمواقع التي تتركز فيها تلك الاعتداءات ويذكر راشد أنها في الغالب تتم في محافظة مأرب في منطقة آل شبوان التي تبعد عن المحطة بنحو ٧٠ كيلو متراً، ومنطقة الجدعان التي تبعد عن المحطة بنحو ١٤١ كيلومتراً، وفي منطقة الدماشقة وفي نهم.

ويضيف عبد الرحمن سيف إلى تلك المناطق مناطق بيت دهرة ونقيل بن غيلان، والدماشقة في وادي عبيدة بمأرب، حيث تمر خطوط النقل بمناطق الدماشقة ، والجدعان، ونهم، وآل شبوان وهم قبيلة من (٧) قبائل في وادي عبيدة، وتكاد تمثل الاعتداءات في هذه المناطق نسبة ٩٠٪ من إجمالي الاعتداءات التي تتعرض لها خطوط نقل الطاقة الكهربائية.

المهندس عبد الحميد العروضي يشير إلى أن منطقة الجدعان ومديرية مدغل التابعة لها وما يعرف هناك بكمب ربيش تعد من أكثر الأماكن التي تقع فيها الاعتداءات على أبراج وخطوط الضغط العالي الناقلة للطاقة الكهربائية، حيث تعرضت الأبراج في تلك المناطق لأكثر من (١٥) اعتداء خلال الفترة الأخيرة من أبريل وحتى اليوم، إضافةً إلى آل شبوان في وادي عبيدة.

إرهاب

الاعتداءات تتم بطرق مختلفة منها كما يوضح محمد الشيباني إطلاق النار المباشر على الخطوط أو وضع خبطة حديدية تحدث ماساً كهربائياً مما يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي.

وهناك اعتداءات أخرى ينفذها المخربون ضد الطواقم الهندسية والفنية التي تتحرك لإصلاح– كما يشير الشيباني– اعتداءات مباشرة وإطلاق للأعيرة النارية الحية تجاهها ونهب المعدات والسيارات الأمر الذي يضاعف من حجم المشكلة.

يؤكد مدير المحطة الغازية تعرض عدد من المهندسين في المحطة (للتقطع) واحتجازهم لمدة (٤) أسابيع لدى القبائل وهذا يسبب قلقاً نفسياً لدى الطواقم الإدارية والفنية والهندسية التي تعمل داخل المحطة.

يضيف رئيس قسم الصيانة الميكانيكية بالمحطة: في شهر مايو من العام الماضي ٢٠١١م وبينما كان فريق هندسي بقيادة المهندس فؤاد عبدالعزيز يتوجه إلى أحد المواقع لتركيب عوازل كهربائية لأحد الأبراج إذا بسيارته تتعرض لوابل من الرصاص في منطقة نهم مما أدى إلى تحطيم كافة العوازل، ناهيك عن حالة القلق والخوف التي أصابت الفريق جراء الإرهاب الذي تعرضوا له نتيجة إطلاق النار باتجاههم مباشرة.

مطالب ومزاعم

المعتدون يزعمون أن أفعالهم مبررة كما يقول م. خالد راشد وفي كل مرة يظهرون سبباً جديداً ولا يوجد فيما يوردونه من أسباب مبرراً واحداً يستدعي القيام بالاعتداءات، وعلى ملكية عامة لا يجوز أبداً المساس بها.

ويقول راشد: بعض المعتدين والمحسوبين على القبائل في مأرب قدموا لقيادة المؤسسة كشفا بأسماء مطالبين بتوظيفهم وإلا سيقطعون الكهرباء، وأحياناً يتعللون بأن شخصا ما قَتَلَ ويطالبون بضبطه من خلال قطع الكهرباء وغيرها من الأسباب أو المطالب التي لا علاقة للكهرباء بها.

أيضاً هناك من المعتدين من يطالب مؤسسة الكهرباء بدفع مبالغ مالية دون مقابل، ويؤكد مدير عام مؤسسة الكهرباء أن هناك مطالب من هذا القبيل لكنهم لم يدفعوا أي مبلغ ولن يرضخوا لذلك؛ إضافة إلى أنه وفي أغلب الأوقات تكون مطالبهم لدى الجهات الأخرى وللضغط لتنفيذ تلك المطالب غير المشروعة يقومون بالاعتداءات.

وبحسب عبد الرحمن سيف مدير المحطة الغازية: لديهم مطالب من الحكومة تتعلق بمرتبات وتوظيف وغيرها من المطالب التي لا ترقى إلى أن يقوموا بهذه الأعمال التي تضر بالمواطن واقتصاد البلد.

مستحقات ووظائف

مصدر آخر طلب عدم الكشف عن اسمه أكد لـ(الثورة) أن المطالب والمبررات التي يتحجج بها من يقومون بالاعتداء على خطوط نقل الطاقة مطالب غير مشروعة ومبررات واهية.

أحدهم واسمه (مدراج) والذي قام بالاعتداء على الأبراج أكثر من (٥) مرات في منطقة الجدعان يزعم أن أحد الألوية العسكرية التابعة للحرس الجمهوري احتجزت رواتبه ورواتب مقربين له ويطالب بإطلاقها، شخص آخر في منطقة السحيل قبضت عليه الأجهزة الأمنية بتهمة سرقة سيارات فقام مقربون له بالاعتداء على الأبراج وتفجير أحدها بهدف الإفراج عنه.

شخص ثالث عمل لدى أحد الأحزاب العام الماضي كما يقول ولم يتم منحه مستحقاته فذهب للانتقام من خطوط النقل، شخص رابع لديه خلاف حول وظائف ومناصب مع قيادة محافظة مأرب ولم تلب مطالبه أقدم على نفس التصرف وهلم جراً من مبررات ومطالب شخصية ضيقة لا علاقة لها بالكهرباء التي هي مصلحة عامة ومتى لم تنفذ تلك الرغبات فإن خطوط وأبراج الكهرباء هي الهدف السهل لهم.

م/ خالد راشد

م/ محمد الشيباني

مدير مؤسسة الكهرباء:

- **التدخل الأمني غير جدي والمعتدون معروفون ومهملون**
- **الفرق الفنية تتعرض للاعتداءات مباشرة وإطلاق الرصاص الحي ونهب المعدات والسيارات**
- **مناطق الاعتداءات بنسبة ٩٠٪ في مناطق آل شبوان والجدعان ، والدماشقة وفي نهم، ثم في بيت دهرة ونقيل بن غيلان**

عرقلة وابتزاز

بعض الأنباء تداولت أن المنفذين للاعتداءات ومن يحمونهم من رجال القبائل يبررون ما يقومون به بحرمانهم من التيار الكهربائي الذي يمر من على فوق قراهم ومنازلهم ويقول المهندس خالد راشد أن الأمر موجود هناك مديريات في مأرب بدون كهرباء، إذ أنه وعندما تم إنشاء خطوط الضغط العالي (٤٠٠كيلو فولت) كان هناك مشروع (١٣٢) خطاً بهدف إيصاله إلى المحافظة وبالتالي يتم تغطيتها بشكل عام بالتيار الكهربائي من المحطة الغازية.

وكان قد بدأ العمل في تنفيذ هذا المشروع قبل حوالي أربع سنوات، لكنه تعثر بشكل كبير والسبب أن الشركة المنفذة للمشروع لم تستطع العمل هناك بسبب تعرضها للعديد من المشاكل من مواطني المنطقة.

فعلى سبيل المثال بعضهم يريد أن يُسَلَّم المشروع لمقاول منهم، وقد قامت المؤسسة العامة للكهرباء عندئذٍ بإحالة الموضوع إلى محافظ مأرب كي يعالِج هذه الإشكالية، لكن المعالجات النهائية لم تتوفر، وكانت الشركة التي تنزل إلى الموقع لتنفيذ المشروع تتعرض لمشاكل وهذا هو السبب الرئيسي في التعثر.

ويضيف المصدر الخاص لـ»الثورة»: وبالنسبة لمنطقة الجدعان وغيرها من المناطق التي ليس لديها كهرباء لم نسمع أنهم تحججوا بأنهم محرمون من الكهرباء والتي حرموا منها بسبب إفشالهم هم أنفسهم للمشروع والذي كان العمل به قد بدأ، لكن كل ما نسمعه هي مطالب شخصية لا يمتلك أصحابها أي حجة أو مبرر يجعلهم يقدمون على ضرب وتفجير أبراج وخطوط نقل الطاقة.

إعلان الداخلية

مركز الإعلام الأمني التابع للداخلية ذكر في أوقات سابقة أنّ الأجهزة الأمنية بمحافظة مأرب اتهمت كل من (عبدالله عسكر كعلان، غالب عسكر كعلان) وهما شقيقان من أهالي مديرية مدغل بالاعتداء على أسلاك كهرباء المحطة الغازية في منطقة الجدعان، كما أدرجت الوزارة اسم (عبدالله صالح مدراج) من أهالي الجدعان لقيامه بالاعتداء على أبراج كهرباء المحطة الغازية بمديرية مدغل بمحافظة مأرب. الإعلان وحده لا يكفي هكذا يقول المهندس عبد الرحمن سيف إذ أنه وحتى الآن لم يتم القبض على أحد المتهمين ولابد من ضبط الجناة وتقديمهم للعدالة حتى يكونوا عبرةً لغيرهم، وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن إعلان الجهات الأمنية عن المتهمين دون القبض عليهم يفاقم المشكلة بدلاً من حلها، يرى آخرون ضرورة القبض عليهم مباشرة.

وبدون الإعلان عنهم في قوائم المطلوبين، ويطالب الكثير من المواطنين في مواقع منتديات الانترنت والفيسبوك باستخدام أسلوب الضبط والحزم مع أمثال هؤلاء المخربين بدلاً من إتباع أساليب تزيد من عدوانيتهم.

إحصائية

وكانت المؤسسة العامة للكهرباء أعلنت في السابع من إبريل الماضي عن تعرض خطوط نقل الكهرباء لأكثر من ١٦٤أعتداءً كبدت المؤسسة خسائر تجاوزت الـ٣٣مليار ريال، فيما ذكر المهندس الشيباني في حديثه لـ(الثورة) قال: إن الاعتداءات بلغت الأسبوع الأول من شهر مايو (١٤٧) اعتداء وكان قد صرح في وقت سابق عن تعرض خطوط النقل لـ(١٤١) اعتداءً.

الحلقة الثانية

في الحلقة الثانية يتحدث التحقيق عن الآثار المادية والفنية المترتبة على قطاع الكهرباء وعلى محطة مأرب الغازية جراء تلك الاعتداءات وحجم الخسائر التي يتكبدها قطاع الكهرباء في اليمن، ومدى إمكانية استمرار محطة مأرب في الخدمة في حال استمرت تلك الاعتداءات، والنتائج الكارثية التي سوف تنتج عن انهيار محطة مأرب وخروجها عن الخدمة نهائياً.